Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 16- Issue 1- March 2026 المجلد ١٦- العدد ١ – اذار ٢٠٢٦

(Legal frameworks and treatments for intellectual extremism)

[1] Dr. Khaled Shahab Ahmed Al-Zubaidi [2] Prof. Dr. Adel Hamza AL- Bazouni
[1] University of Al-Farabi / College of Law
1: Email: khalidmazroee@gmail.com
2: Email: ahoud.k@gmail.com

DOI https://doi.org/10.37651/aujlps.2025.165849.1632
Submitted: 2/10/2025
Accepted: 23/10/2025
Published: 1/03/2026
Keywords:
Treatments
intellectual extremism
penal code.

Abstract:

The phenomenon of intellectual extremism is one of the most dangerous phenomena that threaten the stability, security and safety of societies, as its spread leads to a threat to the security and safety of the state and the dismantling of its social structure, as well as it causes the spread of manifestations of violence and terrorism. This study aims to review and analyze ways to combat intellectual extremism from a legal point of view, including penal legislation and criminal policies adopted to confront this phenomenon by reviewing and analyzing the existing legislative frameworks and identifying their shortcomings, with a focus on the experiences of other countries in this field, and studying the extent to which it can be used in developing the legislative system in a way that achieves addressing intellectual extremism in a comprehensive and integrated manner, and takes into account the intellectual, social and psychological dimensions that lead to the emergence of this phenomenon. Dangerous in society. The study also addresses the importance of adopting productive preventive strategies, including the dissemination of moderate ideology and updating educational curricula to enhance awareness of the dangers of extremism, in addition to developing clear penal legal frameworks to deal with crimes resulting from extremist ideology, both at the internal level .

©Authors, 2026, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

((الأطر والمعالجات القانونية للتطرف الفكري))

[١] د خالد شهاب احمد الزبيدي [٢] أ. د. عادل حمزة البزوني
[١] كلية القانون / جامعة الفارابي

الملخص:

تُعد ظاهرة التطرف الفكري من أخطر الظواهر التي تهدد استقرار وأمن المجتمعات وسلامتها، حيث إن استشرائها يؤدي إلى تهديد أمن وسلامة الدولة وتفكيك بنيانها الاجتماعي، فضلًا عن أنها تسبب تفشي مظاهر العنف والإرهاب.

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض وتحليل سبل مكافحة التطرف الفكري من الناحية القانونية، بما في ذلك التشريعات الجزائية والسياسات الجنائية المعتمدة لمواجهة هذه الظاهرة من خلال استعراض وتحليل الأطر التشريعية القائمة وتحديد أوجه القصور فيها، مع التركيز على تجارب الدول الأخرى في هذا المجال، ودراسة مدى إمكانية الاستفادة منها في تطوير المنظومة التشريعية بالشكل الذي يحقق معالجة التطرف الفكري بأسلوب شامل ومتكامل، ويأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الفكرية والاجتماعية والنفسية التي تؤدي إلى بروز هذه الظاهرة الخطرة في المجتمع.

تتناول الدراسة أيضًا أهمية تبني استراتيجيات وقائية منتجة، تشمل نشر الفكر المعتدل وتحديث المناهج التعليمية لتعزيز الوعي بأخطار التطرف، بالإضافة إلى وضع أطر قانونية جزائية واضحة للتعامل مع الجرائم الناجمة عن الفكر المتطرف، سواء على المستوى الداخلي أو الدولي، وأيضا تهدف هذه الدراسة إلى تقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات التي من شأنها تعزيز المنظومة القانونية لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة.

الكلمات المفتاحية:

المعالجات ، التطرف الفكري ، قانون العقوبات.

المقدمة

أولا-توطئة:

يُعد التطرف الفكري من أخطر التحديات التي تواجه الأنظمة القانونية في العصر الحديث، لما له من تأثير مدمر على الاستقرار الاجتماعي والأمن الوطني. وقد ساهمت الثورة التكنولوجية في تسهيل نشر الأفكار المتطرفة، مما تطلب وضع أطر قانونية فعّالة تتعامل مع هذه الظاهرة بطرق متكاملة تشمل الوقاية والعقاب. كما نستعرض في هذه الدراسة سبل

المعالجة القانونية للتطرف الفكري، من خلال تحليل التشريعات الوطنية والدولية، ومناقشة مدى كفاية النصوص القانونية لمواجهة التطرف الفكري والتحديات التي تفرضها التكنولوجيا الحديثة في نشره. كما تتناول الدراسة السياسات الوقائية والعقابية وتقدم توصيات تهدف إلى تطوير الأطر القانونية لمكافحة هذه الظاهرة.

ثانيا- مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في تحديد الأسباب الرئيسية للتطرف الفكري واثارها وتحليل مظاهرها المختلفة، مع التركيز على الأطر القانونية التي يتم من خلالها مكافحة هذه الجريمة الخطرة على امن وسلامة المجتمع.

ثالثا-أهداف البحث:

- بيان الجهود القانونية المبذولة لمكافحة التطرف الفكري على المستويين الوطني والدولي.
- تقديم توصيات لتعزيز الأطر القانونية بما يتماشى مع متطلبات مكافحة التطرف الفكري من منظور شامل.

رابعا- منهجية البحث:

سيتم استخدام المنهج التحليلي والمقارن من خلال مراجعة الأدبيات القانونية، الاجتماعية، والنفسية المتعلقة بالتطرف الفكري. كما سيتم تحليل التشريعات الوطنية والدولية ودراسة كيفية توافقها مع الأطر النظرية للعلوم الإنسانية والتطبيقية.

خامسا- أهمية البحث:

١. تعزيز الأمن الفكري: من خلال توضيح دور القانون في حماية الفكر المعتدل ومحاربة الفكر المتطرف.

٢. إثراء المعرفة القانونية: بتقديم رؤية متكاملة عن كيفية معالجة التشريعات الجنائية لمشكلة التطرف الفكري.

٣. دعم صانعي القرار: بتقديم توصيات قائمة على تحليل شامل للنصوص القانونية والممارسات القضائية.

٤. التوعية المجتمعية: بتسليط الضوء على مخاطر الفكر المتطرف وضرورة مواجهته من خلال القانون.

سادسا- الهيكلية:

المبحث الأول: الإطار التشريعي لمكافحة التطرف الفكري

المطلب الأول: ما هو التطرف الفكري **Definition of Intellectual Extremism**

المطلب الثاني: الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للتطرف الفكري
المطلب الثالث: الأطر القانونية الوطنية والإقليمية لمكافحة التطرف الفكري
المطلب الرابع: الأطر القانونية الدولية لمكافحة التطرف الفكري

المبحث الثاني: استراتيجيات مكافحة التطرف الفكري
المطلب الأول: المقاربات النفسية والاجتماعية لمكافحة التطرف الفكري
المطلب الثاني: المقاربات الثقافية والإعلامية لمكافحة التطرف الفكري
المطلب الثالث: المقاربات القانونية والتقنية لمكافحة التطرف الفكري
المطلب الرابع: المقاربات الجنائية والعقابية لمكافحة التطرف الفكري.
الخاتمة: وتشمل النتائج والمقترحات.

I. المبحث الأول

الإطار التشريعي لمواجهة التطرف الفكري

لقد كان لمكافحة التطرف الفكري حضور واضح في التشريعات الجنائية الوطنية والإقليمية والدولية وفي الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، لما يمثله من خطر كبير يهدد كيان الدول وامنها واستقرارها باعتباره خطر عابر للحدود الإقليمية للدول العالم، وقبل الولوج الى القوانين المكافحة لهذه الظاهرة الخطرة ينبغي التعريف بالتطرف الفكري.

وعلية سوف نتناول هذا المبحث في اربعة مطالب، الأول في تعريف التطرف الفكري والثاني نناقش فيه" الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للتطرف الفكري" فيما نناقش في المطلب الثالث، " الأطر القانونية الوطنية والإقليمية لمكافحة التطرف الفكري"، أما المطلب الرابع فيتناول "الأطر القانونية الدولية لمكافحة التطرف الفكري".

I.أ. المطلب الأول

تعريف التطرف الفكري

هناك العديد من التعريفات للتطرف الفكري وهي تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر اليه من خلالها تبعا لطبيعة دراسته في هذه الميادين فيُعرف بأنه:" تبني أفكار ومعتقدات متشددة تتسم بالجمود والانغلاق، وغالبًا ما تكون متعارضة مع القيم والأعراف السائدة في المجتمع"[١]. يُعبر هذا النوع من التطرف عن نفسه من خلال رفض الحوار والانفتاح على الأفكار الأخرى، مما يؤدي إلى تعميق الفجوة بين الأفراد والمجتمعات. ويُعرف ايضا بأنه "تبنّي أفكار متشددة تُقصي الآخر، وترفض التعددية، وتدعو إلى العنف كوسيلة لتحقيق الأهداف الفكرية أو العقائدية" [٢].

(١) د.محمد. أبو زيد، *التطرف الفكري وأثره على المجتمع*، (القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠١٨)، ص ٢٧.
(٢) أحمد زيدان، *ظاهرة التطرف الفكري وأثرها على الأمن القومي العربي*، ط١، (القاهرة: المركز العربي للدراسات الأمنية، ٢٠٢٠)، ص١٥.

الملاحظ ان هذه التعريفات ركزت على الجمود والانغلاق ومحاولة فرض الافكار المنحرفة والمعتقدات المتشدد وهي تمثل المفهوم العام للتطرف والاسس التي يقوم عليها، الا انها جاءت قاصرة عن بيان الاثار المدمرة للتطرف ودوره في خلق جرائم الارهاب التي تؤرق المجتمع وتهدد استقراره

ومن ناحية الفقه القانوني، فيُعرّف التطرف الفكري بأنه:" المعتقدات أو الأفكار التي تُستخدم لتبرير أو التحريض على ارتكاب أعمال عنف أو إرهاب، ويتناول القانون هذه الأفكار من خلال تحديد الأفعال التي تُمثل خطرًا على الأمن العام"[١].

ونجد ان هذا التعريف جاء معبراً عن فكرة التجريم والعقاب واغفل العوامل الاخرى المنتجة في نشوء هذا الفكر المتطرف .

أما في علم الاجتماع فالتطرف الفكري هو" حالة من الانحراف الاجتماعي يتبنى فيها الأفراد أو الجماعات أنماطًا فكرية متشددة تُعارض مع القيم المجتمعية المشتركة، وغالبًا ما يُستخدم هذا المفهوم لدراسة العلاقات بين الأقليات والأغلبية داخل المجتمع"[٢].

ومن منظور علم النفس، يُفهم التطرف الفكري على أنه:" سلوك فكري غير متوازن يتجسد في الميل إلى تصنيف العالم إلى مطلقات (مثل الخير والشر) ورفض المرونة الفكرية"[٣]. يرتبط هذا النوع من التفكير غالبًا بالعوامل النفسية مثل اضطرابات الهوية أو الشعور بالاضطهاد.

وفي الحقيقة منظور علم النفس لمفهوم التطرف الفكري منظور شخصي بحت ينظر الى المتطرف فكريا على انه انسان غير سوي يحمل افكار متطرفة سببها مرض نفسي، متناسيا الاسباب الاخرى التي ساهمت في الجنوح الى هذه الافكار المتطرفة ،كما ان التطرف الفكري كحالة شاذة بالمجتمع قد يكون أحد الادوات الاجنبية لزعزعة الاستقرار في دولة ما، فهو بذلك وليد قوى اجنبية معادية.

وعليه يمكن تعريف التطرف الفكري بانه:(تبنّي أفكار متشددة تُقصي الآخر، تتعارض مع القيم المجتمعية المشتركة، ينتج عنها سلوك فكري شاذ يدعو إلى العنف كوسيلة لتحقيق الأهداف الفكرية أو العقائدية)

---

(١) د. احمد الزعبي، *الإطار القانوني لمكافحة التطرف الفكري*، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١٧)، ص٧٦.

(٢) د.محمود الطرابلسي، *التحليل الاجتماعي لظاهرة التطرف الفكري في المجتمعات العربية*، (بيروت: المركز العربي للأبحاث، ٢٠٢٠)، ص١٠٢.

(٣) د. سامي العبدلي، "الانعكاسات النفسية للتطرف الفكري: دراسة تحليلية"، *مجلة العلوم النفسية، بغداد* ، المجلد ١٢، العدد ٤، (٢٠١٥): ص ٤٥-٦٠.

وتجدر الإشارة هنا الى ضرورة التمييز بين التطرف الفكري كحالة فكرية، وبين الإرهاب والعنف كأفعال مادية. فليس كل متطرف فكري يمارس العنف بمعنى قد تكون الافكار موجودة لكن بدون مظهر مادي خارجي يدل عليها كالعنف والارهاب والتخريب ، لكن الفكر المتطرف قد يشكل الاسس الفكرية التي تُبرر استخدام العنف والقوة لتحقيق الأهداف وهو في جميع الأحوال حالة شاذة وغير طبيعية تهدد كيان المجتمع واستقراره .

I.ب. المطلب الثاني

الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للتطرف الفكري

يُعد التطرف الفكري أحد أبرز التحديات التي تواجه الدول المعاصرة، أذ يؤثر بشكل مباشر في بنية الدولة من مختلف النواحي السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية مما يؤدي إلى تهديد استقرارها الداخلي ويقوّض مؤسساتها الحيوية. وتنبع خطورته من كونه ليس مجرّد انحراف في التفكير والمعتقد، بل يتعدى ذلك إلى الفعل والسلوك، ومن خلال هذه المطلب، نحاول تحليل الآثار السلبية للتطرف الفكري على أداء الدولة، مع دعم ذلك بنسب تقديرية مستندة إلى تقارير ودراسات عالمية، مع بيان حجم التدهور الذي قد يطرأ على مختلف القطاعات نتيجة انتشار هذه الظاهرة الخطرة بالمجتمع.

أولاً: الابعاد السياسية للتطرف الفكري:

يؤثر التطرف الفكري سلبًا على شرعية الدولة ومؤسساتها المنتخبة أو المعينة، من خلال تشويه صورة الدولة في نظر المواطنين والعالم، وخلق بيئة تتسم بانعدام الثقة والعداء. لذا يُعد تهديدًا مباشرًا لاستقرار النظام السياسي القائم، عندما تتبنى جماعات أو أفراد أفكارًا متطرفة تُقصي الآخر وتشكك بشرعية النظام السياسي القائم، فإن ذلك يؤدي إلى خلق تيارات سياسية معادية وغير متوازنة قد تلجأ إلى العنف أو التخريب كوسائل للتعبير عن رفضها. وتشير الدراسات السياسية إلى تراجع في نسبة الثقة في المؤسسات الحكومية في الدول التي ينتشر فيها التطرف الفكري قد تصل إلى ٤٠%، فضلا عن تراجع معدل المشاركة في العمليات الانتخابية والسياسية بنسبة تتراوح بين٣٥%-٢٥%.[١]

وأثر التطرف الفكري لا يقتصر على الداخل فقط، بل يتعداه إلى العلاقات الدولية للدولة، حيث تُصنّف الدولة المتأثرة بالتطرف الفكري ضمن الدول عالية الخطورة، والذي من شأنه أن يقيّد من قدرتها على إقامة شراكات استراتيجية مع دول العالم، ويؤثر على علاقاتها في المنظمات الإقليمية والدولية. يقابله اجبار الحكومة على زيادة الإنفاق على أجهزة الأمن والمخابرات لمواجهة التطرف، الأمر الذي يؤدي إلى تحديد الانفاق ويقلص الموازنات الخدمية كالتعليم والصحة والتنمية، بنسبة قد تصل إلى٣٠% [٢].

(١) د. خليل العناني، *التطرف الديني وتأثيره على النظام السياسي في الشرق الأوسط*، ط٢، (بيروت: دار سطور، ٢٠٢١)، ص٣٢.

(٢) تقرير التنمية السياسية العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، 2019، ص٧٧.

ثانيًا: الابعاد الاقتصادية للتطرف الفكري:

لا يمكن انكار الاثار الكبيرة للتطرف على الاقتصاد، فالتطرف الفكري يُشكّل عبئًا ثقيلًا على الاقتصاد الوطني، لا سيما في الدول النامية والمتأثرة بالنزاعات، فالعراق مثلا، شهد منذ عام ٢٠٠٣ تصاعدًا ملحوظًا في حدة الفكر المتطرف، وارتباطه بأعمال العنف والإرهاب، ما انعكس على الأداء الاقتصادي للدولة بشكل مباشر. ومن تداعياته انه أدّى إلى هروب رؤوس الأموال، وتراجع معدل الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتضرر البنية التحتية في العديد من المحافظات، ولا سيما في المحافظات التي انتشر فيها هذا الوباء، نينوى وصلاح الدين والأنبار. وتشير الدراسات لاقتصادية أن العراق خسر نحو ٨٠ مليار دولار بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧ بسبب سيطرة التنظيمات المتطرفة على مساحات واسعة من البلاد، مما أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة مؤثرة بالاقتصاد الوطني تقدربـ ٢٠% في تلك الفترة[١].

علاوة على ذلك، فإن الفكر المتطرف يُنتج بيئة غير مستقرة للاستثمار، تُعزّز من عزوف المستثمرين وتُجبر الحكومة على تحويل الإنفاق من مشاريع التنمية إلى الإنفاق العسكري والأمني، مما يؤدي إلى تراجع اوجه الانفاق الاخرى، الامر الذي ينعكس سلبا على فرص الاشباع الضرورية ومتطلبات الرفاهية لدى الافراد، وقد أشار تقرير للبنك الدولي إلى أن نسبة البطالة في المناطق المحررة من سيطرة التنظيمات المتطرفة في العراق تفوق المعدل الوطني العام بنسبة **٢٠%-١٥%**، مع تراجع شديد في مستويات الإنتاج والخدمات[٢].

ولم يسلم القطاع السياحي من الأثّار السلبية للتطرف الفكري ، حيث شهد العراق تراجعًا في عدد الزائرين والسياح الأجانب بنسبة تجاوزت **50%**، رغم ما يمتلكه من مواقع سياحية متنوعة دينية وأثرية مهمة وتُقدّر مساهمة التطرف الفكري في تقليص معدل النمو الاقتصادي السنوي في العراق بنسبة تتراوح بين **٣% إلى ٥%** خلال العقد الأخير[٣]. وفي الحقيقة الاثار الاقتصادية على البلدان التي انتشر فيها التطرف الفكري متشابهة مع الاختلاف بحسب طبيعة الاقتصاد الوطني ومصادرة.

ثالثًا: الابعاد الاجتماعية والثقافية للتطرف الفكري :

لا تقل الابعاد الاجتماعية للتطرف الفكري خطورة عن نظيراتها السياسية والاقتصادية، أذ يُعد التطرف الفكري من أبرز العوامل التي تؤدي إلى تآكل **النسيج الاجتماعي والهوية الوطنية** داخل المجتمع. حيث لا يقتصر تأثيره على الأفراد المنخرطين في الأنشطة المتطرفة، بل يمتد ليشمل المجتمعات التي تعيش في ظل هذه الظاهرة. فتصاعد

(١) البنك الدولي، "تقرير العراق: تحديات التنمية بعد داعش"، ٢٠١٨، ص٢٥.
(٢) مركز البيان للدراسات والتخطيط، "أثر الإرهاب على الاقتصاد العراقي"، بغداد، ٢٠٢٠، ص١١.
(٣) وزارة التخطيط العراقية، "تقرير الأداء الاقتصادي الوطني"، ٢٠٢٢، ص٤٧.

التطرف يؤدي إلى **تقسيم المجتمع** على أسس طائفية وعرقية، مما يخلق بيئة من العزلة والعداء بين مختلف المكونات الاجتماعية.

أن هذا الفكر يُسهم في خلق بيئة اجتماعية متصدعة، تعاني من التوتر، والانقسام، وفقدان الثقة المتبادلة بين مكونات المجتمع. تُغذيه مفاهيم الإقصاء والكراهية والتعصب، ما يؤدي إلى تمزق النسيج الاجتماعي، وتفشي العنف داخل الأسر، والمجتمعات المحلية، والمؤسسات التربوية.

تشير دراسات اجتماعية إلى أن المجتمعات التي تشهد انتشارًا واسعًا للتطرف الفكري تعاني من ارتفاع معدلات العنف الأسري بنسبة تصل إلى **٣٠%**، وتراجع مؤشرات الالفة والتماسك الأسري والاجتماعي بنسبة **٣٠%-٤٠%**. وبالتالي يؤدي إلى تراجع دور المرأة، وتقييد الحريات العامة وانتهاكها، وهو ما ينعكس سلبا على مستوى الخدمات الضرورية المقدمة للأفراد مما يسهم في تدني نسب التعليم والانخراط المدني[١].

وقد أظهرت تجارب بعض الدول المتأثرة، كالعراق خلال فترات سيطرة الجماعات المتطرفة على بعض مناطقه، حجم الدمار الذي خلفه هذا الفكر المتشدد فقد ساهم في تفكيك البنية التعليمية والثقافية، وتعطيل المدارس والجامعات في اغلب المحافظات، وانتشار خطاب الكراهية بين الشباب، حيث شهدت تلك المناطق تراجعًا في نسب الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي وصل إلى ٣٥%، وارتفاع في معدلات الأمية بسبب الظروف الامنية الخطرة والتهديد المستمر لحياة المواطنين، وخصوصًا بين الفتيات[٢].

كما يتسبب التطرف بارتفاع وتيرة الجرائم المرتبطة بالكراهية والتعصب لتصل الى ٢٠%- ٣٠% مقارنة بالمجتمعات المتوازنة او التي تنعم بمستوى لاباس به من الاستقرار الامني [٣].

وفي الحقيقة ان هذا الفكر المنحرف كان له تداعيات مدمرة في العراق لم يشهد تاريخ العراق مثلها من قبل، لقد تسبّب التطرف الفكري في العراق بعد عام ٢٠٠٣ في تدمير ممنهج لبنية الدولة العراقية، حيث نشأت الجماعات الإرهابية مثل تنظيم "القاعدة "ومن ثم "داعش " في بيئة مضطربة سياسيًا واجتماعيًا. فرضت هذه الجماعات أيديولوجياتها بالقوة والعنف والإرهاب على السكان، مما أدى إلى تهجير جماعي قسري للمواطنين، وتعطيل المؤسسات التعليمية والصحية بالكامل، في ظل غياب شبه كامل لسيادة القانون وانتشار للجريمة. فضلا عن انها ساهمت في تفكيك النسيج الاجتماعي وإحداث شرخ عميق بين مكونات المجتمع

(١) د. سعاد العاني، *العنف الاجتماعي والتطرف في المجتمعات العربية*، ط١، (بيروت: دار الحكمة، ٢٠١٩)، ص٦٦.
(٢)منظمة اليونسكو، "تقرير التعليم في مناطق النزاع في الشرق الأوسط"، ٢٠٢٠، ص٤٤.
(٣) مركز دراسات السلام والتنمية، "النسيج المجتمعي في العراق بعد داعش"، بغداد، ٢٠٢١، ص١٩.

العراقي الواحد، بالإضافة إلى استنزاف الموارد المالية للدولة عبر تحويلها لتمويل العمليات العسكرية بدلًا من التنمية[١].

ورغم هذه التحديات الا ان العراق بدأ مسيرته في **النهوض من جديد** بعد تحرير المدن من سيطرة "داعش "عام ٢٠١٧، من خلال إعادة هيكلة مؤسساته الأمنية وتعميق الثقة بها من خلال تعزيز قدراتها بعيدًا عن الولاءات الطائفية. كما أطلقت الحكومة بالتعاون مع المجتمع الدولي حملات واسعة لإعادة إعمار المناطق المدمرة، إلى جانب برامج لإعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية في خطوة جيدة لأعاده اللحمة الوطنية والاندماج بين مكونات الشعب. كما تم العمل على تمكين الشباب والمجتمع المدني عبر مبادرات دعم الاستقرار والمصالحة المجتمعية، رغم وجود تحديات تتعلق بالفساد، والتمويل، وبطء إعادة الإعمار[٢].

وعليه تظهر التجربة العراقية في مواجهة التطرف الفكري والنهوض مجددًا مدى صعوبة مواجهة هذه الظاهرة وآثارها طويلة الأمد. ورغم النجاحات الأمنية والجهود المبذولة لإعادة الإعمار والمصالحة، فإن استئصال الفكر المتطرف يتطلب استراتيجيات مستدامة تشمل الإصلاح التعليمي، وتعزيز دور المجتمع المدني، ومعالجة الجذور الاجتماعية والاقتصادية التي أدت إلى انتشار التطرف. ومع ذلك نجح العراق في تقويض هذا الفكر المنحرف وتحجيمه والنهوض من جديد رغم كل التحديات.

I.ج. المطلب الثالث

الأطر القانونية الوطنية والإقليمية لمكافحة التطرف الفكري

تسعى العديد من الدول الى سنّ تشريعات وطنية تهدف إلى مكافحة التطرف الفكري بجميع أشكاله، وتشمل هذه التشريعات قوانين مكافحة الإرهاب، وتعزيز سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان وغيرها من القوانين التي تندرج تحت مسمى مكافحة التطرف وهذه التشريعات تتنوع بحسب مصدر التهديد وقد تكون تشريعات وطنية او اقليمية او دولية يفرضها المجتمع الدولي حفاظا على السلم والامن الدولي وهو ما سنبينه فيما يأتي:.

أولا- التشريعات الوطنية والإقليمية لمكافحة التطرف الفكري:

تتضمن هذه التشريعات تجريم التحريض على العنف، وتمويل الإرهاب، والترويج للأفكار المتطرفة. فضلا عن فرض عقوبات صارمة على الأفراد والمنظمات التي تثبت مشاركتها في نشر أو تمويل الفكر المتطرف.

(١) مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، "أثر الفكر المتطرف على استقرار الدولة العراقية"، (بغداد: الطبعة الأولى، ٢٠٢١)، ص٢٣.

(٢) البنك الدولي، *إعادة الإعمار والتنمية في العراق بعد الصراع*، (واشنطن: ط١، ٢٠١٨)، ص١٤.

لقد أصدر العراق عدد من التشريعات التي تبنت مكافحة التطرف الفكري، منها قانون مكافحة الإرهاب رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥ [١]،إذ تم تشريع هذا القانون لمواجهة الأعمال الإرهابية بجميع أشكالها، حيث يُعرّف الإرهاب ويحدد العقوبات الرادعة للممارسات التي تهدد الأمن والاستقرار في العراق ويسمح بملاحقة الجماعات المتطرفة التي تنشر أفكارًا تؤدي إلى العنف والارهاب [٢]، وقانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ والذي يُعد القانون الأساسي للعقوبات في العراق، يتضمن مواد قانونية تجرّم الأفعال التي تمس النظام العام والأمن الاجتماعي، بما في ذلك التحريض على الكراهية الدينية والطائفية [٣]. وفي خطوة جيدة دعا القضاء العراقي إلى تشريع قانون يجرّم "التحريض الطائفي" وخطاب الكراهية، مبيناً إلى أن بعض القوانين الحالية، مثل قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠، تتناول جوانب من خطاب الكراهية، إلا أن هناك حاجة إلى تشريعات أكثر تحديدًا ووضوحًا لمكافحة التحريض الطائفي والتطرف الفكري اخذةً بنظر الاعتبار تنوع وخطورة هذه الجرائم في ظل التطور التكنلوجي الكبير والمتسارع في العصر الحديث .

وكذلك قانون الأحزاب السياسية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥ والذي يهدف إلى تنظيم عمل الأحزاب السياسية في العراق، ويضع شروطًا لتأسيسها ونشاطها، بالشكل الذي يضمن عدم استخدامها كمنابر للتطرف أو العنف من خلال منع تشكيل الأحزاب التي تتبنى أفكارًا متطرفة أو تدعو للعنف، فضلا عن فرض رقابة على مصادر تمويل الأحزاب لمنع تمويل الجماعات المتطرفة وتعزيز الممارسة السياسية السلمية بعيدا عن الأفكار المتطرفة [٤].

ومن التشريعات الإقليمية نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله الصادر في المملكة العربية السعودية عام ٢٠١٢، الذي يتضمن عقوبات مشددة على كل من يثبت تورطه في نشر أفكار متطرفة أو التحريض على العنف او تمويله تصل الى الإعدام او السجن المؤبد في الجرائم الكبرى [٥]، وأيضا القانون الاتحادي رقم ٧ لسنة ٢٠١٤ لدولة الأمارات العربية

---

(١) يعد قانون مكافحة الارهاب من القوانين الاستثنائية التي اقرت في ظرف امني وسياسي خاص بعد عام ٢٠٠٣ ، الا ان استمرار العمل به بصيغته الحالية يثير مخاوف جدية تتعلق بانتهاك الحريات العامة وحقوق الانسان ولا سيما مع اتساع نطاق تفسيره من قبل السلطات القضائية والامنية الامر الذي يتعارض= =مع الضمانات الدستورية والمادة ٣٨، والتعديل لا يعد تراجعا عن مكافحة التطرف بل خطوة اساسية نحو بناء دولة القانون والمؤسسات وتحقيق التوازن بين حفظ الامن وحماية الحريات.

(٢) ينظر المواد (١,٢,٣,٤,٥)، من قانون مكافحة الإرهاب رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥ .

(٣) يتضمن قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل مواد تجرّم الأفعال المرتبطة بالتطرف الفكري: فالمادة ٢٠٠، تُجرّم تأسيس أو إدارة جمعية أو هيئة أو منظمة تهدف إلى تغيير نظام الدولة الأساسي أو تحريض الناس على مهاجمة بعضهم البعض بالسلاح، وتُعاقب مرتكبي هذه الأفعال بالسجن المؤبد أو المؤقت. والمادة ٢٠٤، تُجرّم تأسيس أو تنظيم جمعيات أو هيئات ترمي إلى ارتكاب جرائم معينة، وتُعاقب مرتكبي هذه الأفعال بالعقوبات المقررة لتلك الجرائم.

(٤) ينظر المادة (٨)، من قانون الأحزاب السياسية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥ .

(٥) ينظر نظام مكافحة الإرهاب وتمويله الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم ١/أفي ١٤٣٤/١/١هـ الموافق ١٥ نوفمبر ٢٠١٢م.

المتحدة الذي يجرم الأفعال الإرهابية وتمويل الإرهاب والانتماء للجماعات الإرهابية خارج الدولة وشدد العقاب فيها ليصل إلى الإعدام في بعض الجرائم.

ثانيا-التشريعات الخاصة بمكافحة الجرائم الإلكترونية:

نظرًا لاستخدام الإنترنت كوسيلة رئيسية لنشر التطرف الفكري، قامت بعض الدول بسنّ قوانين خاصة بمكافحة الجرائم الإلكترونية التي تتضمن ترويج الفكر المتطرف، وتشمل هذه القوانين حجب المواقع المتطرفة، وملاحقة الحسابات التي تروج للأيديولوجيات المتطرفة.

ففي الولايات المتحدة، يتم تطبيق قانون "باتريوت آكت (Patriot Act) " الذي يتيح للسلطات مراقبة الأنشطة الإلكترونية المشتبه بها ضمن إطار مكافحة الإرهاب. وفي فرنسا، يتم تطبيق قانون "الأمن الشامل" (٢٠٢١) الذي يتضمن موادًا قانونية تهدف إلى مكافحة التطرف على الإنترنت وتجريم نشر الأفكار المتطرفة. أما عربيا فقد صدر في مصر قانون "مكافحة جرائم تقنية المعلومات" (٢٠١٨)، يتضمن مواد تعاقب كل من ينشئ أو يدير موقعًا إلكترونيًا بهدف الترويج لأفكار متطرفة.

وفي مصر صدر قانون "مكافحة الإرهاب رقم ٩٤ لسنة ٢٠١٥ النافذ" والذي يجيز للنيابة العامة حجب المواقع الإلكترونية المتهمة بالتحريض وشدد العقاب على جرائم الإرهاب لتصل عقوبتها إلى الإعدام.

أما في العراق فهناك مشروع قانون "الاتصالات والمعلوماتية" (قيد التشريع) يهدف هذا المشروع إلى تنظيم الفضاء الإلكتروني في العراق، ويتضمن مواد تجرّم إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لنشر الأفكار المتطرفة أو التحريض على العنف وخطوة باتجاه سدّ الثغرات القانونية في التعامل مع التطرف الرقمي.

ثالثا- تشريعات اجتماعية لتعزيز التسامح والتعايش السلمي:

تعد هذا النوع من التشريعات خطوة مهمه في اتجاه مكافحة التطرف وزيادة الحمة الوطنية والتعايش السلمي بين افراد المجتمع وعربيا اتخذت خطوات مثمرة في هذا الاتجاه حيث تم إنشاء وزارة التسامح (٢٠١٦) في دولة الإمارات العربية المتحدة، كجهة حكومية تهدف إلى تعزيز قيم التسامح والتعايش السلمي. وفي المغرب العربي، يتم تطبيق برامج توعية تستهدف الشباب لتعزيز الانفتاح الفكري ونبذ الفكر المتطرف.

أما في العراق فيُعد تعزيز التسامح والتعايش السلمي هدفًا أساسيًا لتحقيق الاستقرار والازدهار في مجتمع متنوع. لذلك شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ جهودًا متعددة لتعزيز هذه القيم من خلال مجموعة من القوانين والمبادرات.

فالدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ والذي يُعَدُّ الإطار القانوني الأسمى الذي يرسّخ مبادئ التسامح والتعايش السلمي. جاء بمواد تضمن حقوق جميع المواطنين بغض النظر عن

انتماءاتهم الدينية أو العرقية، وتؤكد على المساواة وحقوق الإنسان [١].فضلا عن الاهتمام بحقوق الأقليات أذ تم سن قوانين تضمن حقوق الأقليات الدينية والعرقية في العراق، بما في ذلك حقهم في ممارسة شعائرهم الدينية بحرية والمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية . هذه القوانين تهدف إلى حماية التنوع الثقافي والديني في البلاد [٢].

وكذلك قانون المفوضية العليا لحقوق الإنسان "قانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠٠٨" هذا القانون يُعزز حقوق الإنسان الفردية والجماعية لجميع المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم الطائفية أو الدينية، وهو يعمل على تعزيز التسامح والتعايش السلمي بين مكونات المجتمع العراقي. والى جانب ذلك تلعب منظمات المجتمع المدني دورًا حيويًا في تعزيز قيم التسامح والتعايش السلمي، أذ تسهم هذه المنظمات في نشر ثقافة السلم والتفاهم بين مختلف اطياف الشعب العراقي. ولذلك دعم هذه المنظمات وحمايتها يُعتبر خطوة مهمة نحو تعزيز التعايش السلمي المجتمعي.

يتضح مما تقدم أن العراق قد اتخذ خطوات قانونية ومؤسسية لتعزيز التسامح والتعايش السلمي، إلا أن التحديات المستمرة تستدعي مزيدًا من الجهود المشتركة من قبل الحكومة والمجتمع المدني لتحقيق التعايش السلمي، ولمعالجة هذه التحديات ينبغي تعزيز الحوار، نشر ثقافة التسامح، وتفعيل دور المؤسسات التعليمية[٣]والإعلامية في توعية المجتمع.

I.ح. المطلب الرابع

الأطر القانونية الدولية لمكافحة التطرف الفكري

تعتمد الجهود الدولية لمكافحة التطرف الفكري على مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات الهادفة إلى تنسيق العمل بين الدول لمواجهة هذا التهديد العابر للحدود، فالمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي تسعى إلى إصدار قرارات واتفاقيات تلزم الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة التطرف الفكري، ومن أهم هذه المعاهدات:

---

(١) جاء النص على ذلك في عدد من مواد الدستور فالمادة ١٤، تنص على أن "العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي، "والمادة ٤١، تؤكد أن "العراقيين أحرار في الالتزام بأحوالهم الشخصية، حسب دياناتهم أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم، وينظم ذلك بقانون". والمادة ٤٣، تضمن حرية ممارسة الشعائر الدينية، حيث تنص على أن "أتباع كل دين أو مذهب أحرار في: أ- ممارسة الشعائر الدينية بما فيها الشعائر الحسينية. ب- إدارة الأوقاف وشؤونها ومؤسساتها الدينية، وينظم ذلك بقانون". والمادة ١٢٥، تمنح "الحق للأقليات القومية والأثنية والدينية في التمتع بحقوقهم الثقافية والإدارية والتعليمية".

(٢) قانون الناجيات الإيزيديات رقم ٨ لسنة ٢٠٢١: يعترف بجرائم داعش ضد الأقليات كجرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية.

(٣) ففي العراق أدركت الجامعات العراقية أهمية دورها في تعزيز التدابير الوقائية لمواجهة التطرف الفكري، حيث تعمل على تبني استراتيجيات استباقية ومبادرات غير تقليدية لتحصين الطلاب ضد الأفكار المتطرفة، بما يتماشى مع خصوصية المجتمع العراقي.

اولا- الاتفاقية الدولية لمكافحة الإرهاب (١٩٩٩):

أكدت الاتفاقية على ضرورة تعزيز التدابير الدولية الرامية الى مكافحة تمويل الأنشطة المتطرفة ومنع التحريض على العنف. من خلال تجميد ومصادرة الاموال المستخدمة او المعدة للاستخدام في تمويل الارهاب، فضلا عن تجريم أي محاولة لتمويل الافعال الارهابية بغض النظر عن مكان وقوع العمل الارهابي ، ويأخذ عليها انها ركزت على معاقبة تمويل الارهاب دون التركيز على معالجة جذور الارهاب او أيدولوجيتها، كما انها لم تقدم تعريفا دقيقا شاملا "للإرهاب" مما ادى لاختلاف التفسيرات بين الدول الاعضاء، فضلا عن انها تفتقر الى جهاز تنفيذي لمراقبة تنفيذ الدول الاعضاء للاتفاقية ومع ذلك تعد من الاتفاقيات المهمة والمنتجة في مكافحة التطرف، وقع العراق عليها واصبحت نافذة في ٢٠١٢.

ثانيا- قرار مجلس الأمن رقم ٢١٧٨ (٢٠١٤):

هذا القرار صدر بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة - القرار ملزم للدول الاعضاء- وكان موضوعة "مكافحة تهديد المقاتلين الارهابيين " وبه يدعو الدول إلى اعتماد قوانين تجرم تمويل وتجنيد وتدريب وسفر الأفراد بهدف الالتحاق بالجماعات المتطرفة، وتطبيق تدابير رقابية على الإنترنت. خاصة بعد توسع التنظيمات الارهابية وخوف المجتمع الدولي من ان يعود هؤلاء المقاتلون الى بلدانهم الاصلية لارتكاب اعمال ارهابية.

وفي الحقيقة كان العراق من اوائل الدول الداعمة للجهود الدولية في مكافحة الارهاب، وفعلا عدل من بعض التشريعات الجنائية وجرم الافعال المتعلقة بالسفر والانضمام الى الجماعات الارهابية كما في "قانون الارهاب رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥ " فضلا عن التعاون مع الانتربول الدولي لا صدار مذكرات توقيف بحق المقاتلين الاجانب.

ثالثاً- دور المنظمات الدولية في مكافحة التطرف الفكري:

- **الأمم المتحدة:** تعمل من خلال "مكتب مكافحة الإرهاب (UCOCT)" الذي اسس في يونيو عام ٢٠١٧، وهو يضطلع بمهمة تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الارهاب بين الدول الاعضاء ومختلف وكالات الامم المتحدة الى جانب بناء القدرات الوطنية للدول الاعضاء والعمل على حماية حقوق الانسان اثناء تنفيذ التدابير المضادة للإرهاب، فضلا عن ادارة صندوق لمكافحة الارهاب، لذلك تمارس الامم المتحدة من خلال المكتب دوراً رئيسياً في تطوير استراتيجيات دولية لمكافحة التطرف والوقاية منه عبر دعم التعليم[١] وتمكين المجتمعات ومكافحة خطاب الكراهية ، والتوعية، وتعزيز سيادة القانون.

(١) وتجدر الاشارة حول التوجه الاممي على التعليم كأحد ادوات مواجهة التطرف او الارهاب بكل أنواعه الى الدور المهم للمؤسسات التعلية، وهو ما تشير اليه العديد من الدراسات على سبيل المثال، تؤكد الدراسة نشرت في مجلة "Educational Theory" على فعالية النهج الشامل للمدرسة في معالجة التطرف وأسبابه ،من خلال تعزيز المشاركة المجتمعية والقيم الديمقراطية داخل البيئة المدرسية. ينظر في ذلك . لورين ديفير "التعليم والتطرف" ، المجلد ٦٨ ، العدد ٤ ، *Wiley Online Library*، (٢٠١٨): ص٤٩١-٥٠٦.

▪ **الاتحاد الأوروبي:** يطبق الاتحاد سياسات مشتركة لمكافحة التطرف الفكري، مثل مبادرة "شبكة الوعي بالراديكالية (RAN) " التي تأسست عام ٢٠١١ من قبل المفوضية الاوربية، بهدف مشاركة الخبرات وافضل الممارسات في الوقاية من التطرف والعنف. عبر دعم السياسات الاوربية وتقديم التوصيات العملية لمصدر القرار مع تنظيم ورش عملية تدريبية للمؤسسات التعليمية والامنية والمجتمعية بغرض زيادة الوعي العام بمخاطر التطرف الفكري.

▪ **المنظمات الإقليمية:** واهمها "منظمة التعاون الإسلامي" التي تأسست في ٢٥ سبتمبر ١٩٦٩ وتعد من حيث الاهمية ثاني اكبر منظمة حكومية بعد منظمة الامم المتحدة تسعى الى تعزيز التضامن الاسلامي والدفاع عن قضايا الاسلام عبر نشر ثقافة التسامح ونبذ التطرف من خلال مؤتمرات وبرامج تعليمية، مع التنسيق مع الدول الاعضاء في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعلوم تعمل على.

ونخلص مما سبق أن الأطر القانونية لمكافحة التطرف الفكري تختلف من دولة إلى أخرى، كما تتفاوت فعاليتها تبعًا للعوامل السياسية والثقافية والاجتماعية، وعلى الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة على المستويين الوطني والدولي لمكافحة التطرف الفكري، إلا أن فعالية هذه القوانين تبقى محل جدل لأسباب منها: صعوبة التمييز بين حرية التعبير والتحريض على العنف، وعدم وجود تعريف عالمي موحد للتطرف الفكري يجعل من الصعب تطبيق القوانين بشكل عادل. فضلا عن تطور أساليب نشر الفكر المتطرف عبر الإنترنت بشكل أسرع من تطور التشريعات.

وتأسيسا على ما قدم ينبغي تعزيز هذه الأطر من خلال استراتيجيات شاملة تتضمن التعاون بين مختلف الدول وفي جميع التخصصات القانونية والعلمية، بما في ذلك العلوم الإنسانية والتطبيقية لمكافحة أفة التطرف الفكري.

II. المبحث الثاني

استراتيجيات مكافحة التطرف الفكري

تهدف مكافحة التطرف إلى منع نشوء الأفكار المتطرفة قبل أن تتحول إلى سلوكيات تهدد الأمن والاستقرار. فضلا عن العمل على استئصالها على المستوى المحلي والدولي وتعتمد هذه المعالجة على المقاربات النفسية والاجتماعية، والثقافية والإعلامية، والتشريعية والجنائية. وهو مأسوف نبحثه في عدة مطالب.

II.أ. المطلب الأول

المقاربات النفسية والاجتماعية لمكافحة التطرف الفكري

تسعى الدول وبهدف مواجهة التطرف للاستعانة بالعلوم النفسية والاجتماعية لتطوير استراتيجيات فعالة لمكافحة التطرف الفكري من خلال فهم الدوافع النفسية والاجتماعية التي تؤدي إلى نشوء هذا الفكر المتطرف، ويمكن حصر هذه المقاربات بالاتي:.

أولا-الأعداد النفسي وإعادة التأهيل:

تهدف البرامج العلاجية إلى تأهيل الافراد المتطرفين فكريا وتصحيح أفكارهم من خلال الجلسات النفسية والإرشادية. باستخدام تقنيات مثل العلاج المعرفي السلوكي [١] (CBT) لتعديل الأفكار المشوهة التي يتبناها الأفراد المتطرفون.

وفي المملكة العربية السعودية، يتم تطبيق برنامج "المناصحة" الذي يستهدف إعادة تأهيل الأفراد المتأثرين بالفكر المتطرف أو المنحرف سواء كانو سجناء او غيرهم من خلال الحوار والمناقشة وإعادة دمجهم في المجتمع[٢]. وايضاً في الدنمارك، يتم تنفيذ برامج إعادة تأهيل العائدين من مناطق الصراع (خاصة من سوريا والعراق) مع التركيز على الشباب والنساء والأطفال بهدف تعديل أفكارهم المتطرفة ودمجهم في الحياة الطبيعية من خلال توفير الدعم النفسي والاجتماعي [٣].

ثانيا- التوعية المجتمعية وتعزيز القيم الإنسانية:

يتم تصميم برامج توعوية تستهدف الفئات الأكثر عرضة للتطرف الفكري مثل الشباب والمراهقين، تعمل هذه البرامج على تعزيز الشعور بالانتماء المجتمعي، وتحسين المهارات الاجتماعية، وتعزيز التفكير النقدي. وفي دراسة لجامعة أكسفورد (٢٠٢٢) في هذا الميدان أظهرت أن البرامج التي تهدف إلى تعزيز التفكير النقدي لدى الشباب تسهم بشكل كبير في تقليل احتمالية تأثرهم بالأفكار المتطرفة [٤]، كما ان الحملات التوعوية التي تدعم قيم التسامح والتعايش السلمي تساهم بشكل كبير في تقليل انتشار الأفكار المتطرفة. كالحملات

---

(١) العلاج المعرفي السلوكي (CBT) هو أحد أشكال العلاج النفسي الذي يركز على تحديد وتغيير الأنماط الفكرية (المعرفية) والسلوكيات السلبية لتحسين الصحة العقلية. وهو علاج موجه نحو الأهداف، وعادة ما يكون قصير المدى (من بضع جلسات إلى عدة أشهر). ينظر الجمعية الأمريكية لعلم النفس (American Psychological Association - APA)
رابط المصدر: https://www.apa.org/ptsd-guideline/patients-and-families/cognitive-behavioral تاريخ لزيارة ٢٠٢٥/٣/٢٨.

(٢) د. سامي محمود ،"علم النفس والتطرف الفكري: مقاربة علاجية"، *مجلة علم النفس التطبيقي*، ١٢مجلد ١ ، العدد ١٢ ، (٢٠٢١)، ص ٤٥-٦٧.

(٣) ينظر تقرير وزارة الهجرة والاندماج الدنماركية عن إعادة إدماج المقاتلين العائدين وعائلاتهم لعام٢٠٢١: على الرابط https://uim.dk/publikationer/ugn .

(٤) جامعة أكسفورد : التفكير النقدي ومكافحة التطرف بين الشباب. أكسفورد: مركز الدراسات الأمنية" على الرابط https://www.education.ox.ac.uk/research/ct-study تاريخ ٢٠٢٢/٣/٢٧.

التوعية التي أطلقتها دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال "وزارة التسامح"[١] لتعزيز التسامح الديني والثقافي بين مختلف فئات المجتمع.فضلا الى إشراك مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام في نشر ثقافة الاعتدال.

II.ب. المطلب الثاني

المقاربات الثقافية والإعلامية لمكافحة التطرف الفكري

تلعب الثقافة والإعلام دورًا جوهرياً في مكافحة التطرف الفكري، سواء من خلال نشر المعرفة الصحيحة أو من خلال مواجهة الدعاية المتطرف بما يعرف بـ" الإعلام المضاد" والذي يتضمن نشر محتويات تستهدف دحض الأفكار المتطرفة وتفنيدها بالأدلة العلمية والمنطقية. والتي من شأنها إضعاف مصداقية التنظيمات المتطرفة وجذب الشباب إلى بدائل فكرية إيجابية. كمبادرة "صواب" الإماراتية الأمريكية التي تعمل على مواجهة دعاية تنظيم داعش على الإنترنت[٢].

الى جانب ذلك يجب التركيز على نشر ثقافة الحوار والتعايش من خلال تنظيم مؤتمرات وندوات تهدف إلى تعزيز قيم التسامح واحترام الآخر، وتشجيع الحوار بين الثقافات المختلفة. ففي دراسة لمركز الدراسات الاستراتيجية في الأردن (٢٠٢٣) أثبتت أن تنظيم برامج حوارية تجمع بين الشباب من خلفيات ثقافية مختلفة يساهم في تقليل مستوى التعصب الفكري بنسبة ٤٠%. ولا بد ان لا ننسى الدور المهم والحيوي للتعليم الثقافي اذ يُعتبر أحد أهم وسائل مكافحة التطرف الفكري، حيث يتم تضمين مناهج تعليمية تركز على احترام حقوق الإنسان وتقدير التنوع الثقافي، كمشروع "اليونسكو" لتعليم الشباب حول التسامح ونبذ العنف من خلال برامج تعليمية وتدريبية في المدارس والجامعات [٣].

---

(١) وزارة التسامح والتعايش في الإمارات العربية المتحدة أُنشئت عام ٢٠١٦ بمرسوم اتحادي من الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان تهدف الى تعزيز قيم التسامح والتعايش محلياً ودولياً. ومكافحة التطرف والتمييز بكافة أشكاله. وترسيخ ثقافة الحوار بين الأديان والثقافات. فضلا عن دعم السياسات الاجتماعية التي تُعزز الانسجام المجتمعي. على الموقع الإلكتروني: www.tolerance.gov.ae](https://www.tolerance.gov.ae

(٢) د.محمد حمد، "دور الإعلام في مكافحة التطرف الفكري: دراسة تحليلية"، *مجلة الإعلام والمجتمع*، مجلد٣، عدد ٤٥ ، (٢٠٢٣): ص١٢.

(٣) لقد اطلقت اليونسكو مجموعة من المشاريع تصب في هذا الميدان ، مثل الندوة التي عقدها اليونسكو الإقليمي في بيروت بالتعاون مع اللجنة الوطنية اللبنانية لليونسكو تحت عنوان "ثقافة الحوار والتسامح لدى الشباب :"ومشروع "تعليم الاحترام للجميع" بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل ،كما يعمل معهد المهاتما غاندي للتربية من اجل السلام والتنمية المستدامة التابع لليونسكو على اطلاق شبكة "نعم للسلام" كجزء من برامج الشباب وغيرها من المشاريع الهادفة الى نبذ التطرف وتحفيز روح التسامح. ينظر اليونسكو.. مشروع التعليم ضد التطرف. باريس ، اليونسكو ،٢٠٢٢ .

II.ج. المطلب الثالث

المقاربات القانونية والتقنية لمواجهة التطرف الفكري

تتطلب مواجهة التطرف الفكري تطوير سياسات قانونية وتقنية متكاملة تعمل بالتوازي مع التدخلات النفسية والثقافية،

اولا- المقاربات القانونية لمواجه التطرف الفكري

تتعدد المقاربات القانونية في مواجهة التطرف الفكري، وهي لا تخرج عن كونها أدوات تشريعية أو تنظيمية أو قضائية تتكامل فيما بينها لتعزيز الوقاية والحماية والعقاب. فمن الناحية التشريعية تبنّت العديد من الدول قوانين خاصة بمكافحة الإرهاب والتطرف احتوت نصوصًا تُجرّم التحريض على العنف والكراهية والتمييز أو تدعو إلى الانضمام إلى جماعات متطرفة، سواء كانت أفعالًا مادية أو رقمية. أما في الجانب التنظيمي، فتُفعَّل السياسات الوقائية بكافة اشكالها من خلال الرقابة على الجمعيات، والمنظمات ، ووسائل الإعلام، ودور العبادة ،وحتى المؤسسات الخدمية لضمان عدم استغلالها في نشر الفكر المتطرف[1]. وفي ميدان القضاء والذي يُعد من اهم القطاعات في مواجهة التطرف بما ينطق به من احكام عادلة ومتوازنة مع الافعال المجرمة وفقا للنصوص التجريم ، على وفق سلطات تقديرية واسعة في تقييم الأفعال ذات الطابع المتطرف، كما يُجيز له اتخاذ تدابير وقائية (عقوبات احترازية) تشمل سحب جواز السفر، أو فرض الإقامة الجبرية، أو الحل المؤقت للمنظمات. وعلاوة على ذلك ينبغي العمل على:

١- تطوير التشريعات القانونية:

- يجب تحديث القوانين الوطنية والدولية لتكون قادرة على مواجهة الأساليب الجديدة التي يستخدمها المتطرفون في نشر أفكارهم. كقوانين مكافحة الجرائم الإلكترونية في الاتحاد الأوروبي التي تهدف إلى مراقبة المحتويات المتطرفة وحذفها فورًا.
- التركيز على تقنين استخدام الإنترنت ومراقبة المنصات التي يُشتبه في استخدامها لنشر الفكر المتطرف.

٢- تعزيز التعاون الدولي:

- تُعتبر الجهود الدولية المتكاملة ضرورية لمكافحة التطرف الفكري الذي يتجاوز الحدود الوطنية كالتعاون بين الإنتربول والدول الأعضاء لمراقبة الأنشطة الإرهابية وتبادل المعلومات حول التنظيمات المتطرفة.

ونختم بالقول: أن المقاربة القانونية وتعكس فهمًا متقدمًا لطبيعة التطرف وسبل مواجهته باعتباره جريمة سلوكية - فكرية هجينة، تتطلب تطوير التشريعات وتعزيز التعاون الدولي الى جانب مرونة قانونية ودقة في التكييف القانوني.

---

(١) د. أحمد عبد الله القيسي، *الوسائل القانونية لمكافحة التطرف والإرهاب في الدول العربية*، الطبعة الأولى، (عمّان: دار الثقافة للنشر، ٢٠٢٠)، ص ١٣٣.

ثانيا- المقاربات التقنية لمواجهة التطرف الفكري:

تُعد المقاربة التقنية من أبرز واهم الوسائل الحديثة في مكافحة التطرف، حيث تُمكّن السلطات من رصد السلوكيات الرقمية المتطرفة، وتحليل البيانات الضخمة لاكتشاف شبكات التطرف قبل قيامها بتنفيذ أفعالها المتطرفة وذلك من خلال الاتي:

١-استخدام الذكاء الاصطناعي، والتعلُّم الآلي، وتحليل النصوص (Text Mining) لتحديد المفردات والمصطلحات المرتبطة بالتطرف الفكري ، سواء في المنشورات على منصات التواصل الاجتماعي أو في غرف الدردشة أو الفيديوهات لرصد ومتابعة المحتويات المتطرفة على الإنترنت ومحاولة معالجتها.

٢-تطوير تطبيقات أمنية رقمية قادرة على الكشف عن النمط السلوكي للمستخدمين عبر تحليل البيانات لفهم سلوكيات المستخدمين الذين يُظهرون ميولًا للتطرف الفكري. فضلا عن ذلك تعمل الحكومات بالتعاون مع شركات التكنولوجيا الكبرى (مثل Meta وGoogle) على حذف المحتوى المتطرف ومنع إعادة نشره، كل ذلك يجعل من البيئة الرقمية ساحة مركزية لمكافحة الفكر المتشدد، فقد أظهرت دراسة أجرتها شركة جوجل (Google) بالتعاون مع مختبر Jigsaw التابع لها المعروف باسم (Google Ideas) أن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي (AI) يمكن أن يساهم في تقليل التطرف عبر الإنترنت، وخاصةً بين الشباب المعرضين للتأثر بالمحتوى المتطرف. حيث انخفضت نسبة مشاهدات المحتوى المتطرف بين المستخدمين المعرّضين له بنسبة تصل إلى ٧٠% في بعض الحالات، وزادت مشاهدات المحتوى المضاد للتطرف بشكل ملحوظ، مما يشير إلى أن الخوارزمية نجحت في إعادة توجيه اهتمام المستخدمين [١].

وتجدر الإشارة إلى أن هناك دراسات ميدانية تسلط الضوء على بعض الجوانب المتعلقة بالتطرف الفكري، منها دراسة أجريت في جامعة تكريت عام ٢٠٢١ بهدف التعرف على مستوى التطرف الفكري لدى طلبة الجامعة. شملت الدراسة عينة من ٤٠٠ طالب وطالبة، وأظهرت النتائج أن اجابات الطلبة لا تتسم بالتطرف، بل يتميزون بالمرونة وتقبل الآخر [٢].

وفي دراسة أخرى حول دور مواقع التواصل الاجتماعي أجريت عام ٢٠٢٢ على ١٦٠٢ طالبًا وطالبة في جامعة الكويت [٣]، بهدف التعرف على دور مواقع التواصل الاجتماعي في الترويج للتطرف الفكري، أظهرت النتائج أن غالبية المشاركين بالاستبيان

---

(١) موقع Jigsaw التابع لجوجل - مشروع "Redirect Method" على الرابط https://jigsaw.google.com/the-current/redirect-method/ تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٣/٢٩.

(٢)غسان مشحن عبدالله واخرون ، "التطرف الفكري لطلبة جامعة تكريت"، *مجلة ادب الفراهيدي* ، المجلد ١٣ ،العدد ٤٧،الجزء١ ، (٢٠٢١): ص٤١٩-٤٤٠.

(٣)"دراسة تاثير مواقع التواصل الاجتماعي على الشباب الكويتي"، *جامعة الكويت* ، (٢٠٢٢): متاح على الموقع https://www.ku.edu.kw تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٣/٣٠.

يرون أن الجماعات الإرهابية تنشر معتقدات خاطئة عبر هذه المنصات، وأن الفساد والأسباب السياسية والبطالة هي أبرز دوافع الانضمام إلى الجماعات الارهابية. أما ما يتعلق بأثر إدمان مواقع التواصل الاجتماعي على التطرف الفكري فقد أجريت دراسة مقارنة بين جامعتي سعيدة (الجزائر) والأنبار (العراق) عام ٢٠١٨[١]، شملت ١٧٤ طالبًا وطالبة، أظهرت وجود علاقة وعلى مستوى مرتفع بين إدمان مواقع التواصل الاجتماعي والتطرف الفكري بين الطلبة. كما بينت أن إدمان هذه المواقع يفسر حوالي ٥٣% من حالات التطرف الفكري، وأوصت الدراسة بضرورة توعية الشباب حول الاستخدام السليم والأمن لمواقع التواصل الاجتماعي مع التركيز على الجوانب التعليمية لهذه المنصات [٢].

II.ح. المطلب الرابع

الاليات القانونية غير العقابية لمكافحة التطرف الفكري

تسعى الاليات القانونية غير العقابية إلى مكافحة التطرف الفكري عبر آليتين متكاملتين؛ الأولى تركز على الوقاية والزجر لمنع الجريمة قبل وقوعها، من خلال وسائل قانونية لتجريم التحريض على الكراهية، والانتماء إلى الجماعات المتطرفة والثانية تركز على العقاب وذلك بإيقاع العقوبات الرادعة بحق من يرتكب أفعالًا متطرفة، وتتباين التشريعات بين الدول في اعتماد كل آليه بحسب خطورة الظاهرة، خصوصًا في الدول التي شهدت تصاعدًا لظواهر التطرف مثل العراق. لذا يتناول هذا المطلب دراسة متكاملة لكلا الآليتين، مع تحليل مقارن لمدى فاعليتهما في الحد من الفكر المتطرف.

اولا- الآليات الجنائية لمكافحة التطرف الفكري:

تتمحور الآليات الجنائية حول الوسائل والاجراءات لمواجهة التطرف مستفيدة من العلوم الجنائية كعلم الاجرام والتطور في ميدان السياسة الجنائية وتأتي على نوعين: وقائية وزجرية وهو ما سنبينه فيما يأتي:

١. مفهوم الآليات الجنائية وأهميتها:

تمثل هذه الآليات ركيزة أساسية لحماية الأمن القومي والسلم المجتمعي، عبر تفعيل آليات قانونية تهدف إلى الحد من تنامي الفكر المتطرف داخل المجتمع، فالآليات الجنائية هي مجموعة الوسائل والإجراءات التي تعتمدها الدولة ضمن نظامها القانوني الجنائي لمواجهة ظاهرة التطرف الفكري قبل وقوع الجرائم أو بعد وقوعها. ويرى الفقه الجنائي المعاصر ان التطرف الفكري يمثل تهديدًا مركبًا يتطلب نماذج متعددة من التدخلات القانونية، تجمع بين

(١) د. صباح عايش ود.عمر رشيد الشجيري ، "اثر ادمان مواقع التواصل الاجتماعي على التطرف الفكري لدى طلبة الجامعة دراسة مقارنة بين جامعتي سعيد والأنبار" ، *مجلة الدراسات الاجتماعية* ، العدد ١٥ ، (٢٠١٨): ص ٥٧-٨٢.

(٢) يُعد الحصول على إحصاءات دقيقة حول التطرف الفكري يمثل تحديًا بسبب تعقيد هذه الظاهرة وتفاوت تعريفاتها وأساليب قياسها.

التدابير الجنائية الوقائية والزجرية لاستيعاب المخاطر المتنامية في ظل التحولات الاجتماعية والسياسية الحديثة [١].

أن الآليات الجنائية الوقائية والزجرية تكتسب أهميتها من واقع أن التطرف الفكري غالبًا ما يكون مقدمة لسلوكيات إجرامية ذات طابع يتسم بالعنف وعدم احترام النظام العام. وأن الإهمال وعدم الاحتياط في مواجهة الفكر المتطرف في مراحله المبكرة قد يؤدي الى نشؤ بيئة حاضنة للإرهاب وإلى تفاقم التهديدات وتحولها إلى جرائم إرهابية منظمة. ومن هنا، كان لزامًا على التشريعات الجنائية أن تطور أدواتها واجراءاتها ، مستفيدة من التطورات العلمية في علم الإجرام والسياسة الجنائية بهدف الوقاية من التطرف والقضاء عليه [٢].

٢- أنواع الآليات الجنائية لمكافحة التطرف الفكري:

أ- الآلية الوقائية الجنائية:

تركز الآلية الوقائية على الوقاية من الفعل قبل وقوعه كخطوه استباقية لمكافحة التطرف وهي خطوة مهمة جدا اذا ما كان توقيتها سابق لنقطة الا عودة وبها يكون الفعل قد بدا وانتج اثرة الاجرامي. بمعنى منع التطرف الفكري قبل أن يتطور إلى سلوك إجرامي. وتتمثل ادواتها في سن التشريعات التي تجرم أفعال التحريض على الكراهية أو التمييز العنصري أو الدعوة إلى العنف والتخريب، إضافة إلى برامج إعادة التأهيل الفكري وعلى كافة المستويات ومراقبة الفضاءات الرقمية التي تشكل بيئة حاضنة وخصبة لنشر الفكر المتطرف[٣].

كما تتضمن الآلية الوقائية تعزيز برامج التثقيف الديني المعتدل والعمل على الارتقاء ببرامج التوعية المجتمعية، ، والتعاون بين المؤسسات الرسمية والمجتمع المدني، بهدف بناء حصانة فكرية وثقافية لدى الافراد ضد الخطابات المتطرفة.

ب- الآلية العقابية (الزجرية) الجنائية:

أما الآلية العقابية او الزجرية كما يطلق عليها البعض، فتركز على توقيع العقاب على الأفراد الذين يمارسون أنشطة ذات طابع متطرف أو يحرضون عليها، وذلك عبر تجريم هذه السلوكيات بنصوص جنائية صارمة تحدد الأفعال المجرمة وعقوباتها بدقة. وتشمل هذه

(١)محمد عبد الله الربيعي، *مكافحة الفكر المتطرف: دراسة قانونية مقارنة*، ط١، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠٢٠)، ص١٢.

(٢)علي حسن الحسن، *السياسة الجنائية الحديثة: بين الوقاية والزجر*، ط٢، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، الجمهورية اللبنانية، ٢٠١٨)، ص٤٥.

(٣) ناصر عبد الكريم سليمان، *الوقاية من التطرف العنيف: مقاربة قانونية*، ط١، (القاهرة: دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٩)، ص٧١.

الأفعال الانضمام او الانتماء إلى جماعات إرهابية، أو تمويلها، او مساعدتها باي وسيلة كانت أو الترويج لأفكارها المتطرفة، أو القيام بأعمال عنف بدافع أيديولوجي متطرف[١].

وتلعب هذه الآلية من خلال اغراض العقوبة دورًا حاسمًا في ردع المتطرفين وتفكيك الشبكات المتطرفة، إلا أن فعاليتها تبقى مرتبطة بمدى احترامها لمبادئ حقوق الإنسان وسيادة القانون هذا من جانب، من جانب اخر بمدى التطبيق السليم لنصوص التجريم في ضل قضاء عادل ومنصف ومستقل.

٣- : تقييم الآليات الجنائية والتحديات المستقبلية:

لقد اثبتت الممارسات المقارنة إلى أن الدول التي حققت نجاحا في مكافحة التطرف الفكري هي تلك التي اعتمدت مقاربة جنائية مزدوجة تقوم على الجمع بين كلا من الوقاية والزجر، مع إعطاء الأولوية للوقاية باعتبارها السبيل الأمثل لمعالجة الأسباب الجذرية للتطرف الفكري تطبيقاً للمبدأ القائل "الوقاية خير من العلاج" ومع ذلك، تواجه الآليات الجنائية تحديات عدة تجعل مسالة استيعاب كل وسائل وادوات جرائم التطرف امر غير ممكن. كما انه ليس مستحيلا، من أبرزها تطور وسائل نشر الفكر المتطرف عبر الإنترنت بشكل كبير وسريع بسبب الثورة التكنلوجية التي يشهدها العالم وفي جميع مجالات الحياة ، فضلا عن صعوبة الموازنة بين متطلبات الأمن القومي للحفاظ على الامن والاستقرار واحترام الحقوق والحريات العامة [٢].

لذلك بات من الضروري تطوير أدوات قانونية أكثر مرونة وفعالية، مع تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمواجهة هذه الظاهرة الخطرة والعابرة للحدود. كما يجب تحديث التشريعات لتاتي منسجمه مع طبيعة التطرف المتغيرة باستمرار، بما يضمن معالجة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المغذية له.

في الختام، تشكل الآليات الجنائية أداة محورية في مكافحة التطرف الفكري ، لكنها تظل قاصرة وحدها وبحاجة إلى الدعم بوسائل أخرى غير جنائية كالتربية والتعليم والتنمية الاجتماعية، لضمان معالجة شاملة ومستدامة لهذه الظاهرة الخطيرة.

ثانيا- الآليات العقابية لمكافحة التطرف الفكري

تشمل المعالجة العقابية فرض عقوبات صارمة على مرتكبي الجرائم المتعلقة بالتطرف الفكري، بهدف حماية المجتمع وردع الأفراد عن ارتكاب هذه الجرائم إلى جانب إعادة التأهيل ومحاولة دمج المتهمين بالمجتمع وتكون على عدة صور.

أولًا: العقوبات الجنائية المباشرة:

---

(١) محمود عبد الله عيسى، *الإرهاب والجريمة المنظمة: دراسة مقارنة*، ط١، (دمشق: دار الفكر، الجمهورية العربية السورية، ٢٠٢١)، ص١٠٣.

(٢) أحمد عبد الرزاق حميد ، *الجرائم الإلكترونية والتطرف الرقمي*، ط١، (بغداد: دار الزهراء للنشر والتوزيع، جمهورية العراق، ٢٠٢٢)، ص٨٧.

▪ تشديد العقاب للجرائم التي تتضمن تهديدًا خطيرًا للأمن القومي أو قتل الأبرياء لتكون العقوبات، السجن المؤيد أو المؤقت لتحقيق غرض العقوبة بنوعية الردع العام والخاص في.
▪ تشديد العقاب على التحريض على الكراهية والعنف عبر الوسائل الرقمية، ونقترح أن يُعاقب بالسجن مدة لا تقل عن سبع سنوات كل من يُحرض أو ينشر محتوى يحمل فكرًا متطرفًا عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو غيرها من المنصات الرقمية .

ثانيًا: العقوبات المالية والمصادرة:

▪ فرض غرامات مالية كبيرة على المؤسسات والأفراد الذين يدعمون أو يمولون الفكر المتطرف فضلا عن العقوبات التبعية مثل الحرمان من بعض الامتيازات العامة.
▪ مصادرة الممتلكات والأموال المستخدمة في تمويل الارهاب والأنشطة المتطرفة .

ثالثًا: العفو المشروط والإعفاء من العقوبة:

▪ تقديم تخفيفات في العقوبة للأفراد الذين يتعاونون مع السلطات في الكشف عن الجماعات المتطرفة ، اذا ساهم ذلك في الحفاظ على ارواح الابرياء وساعد في القبض على الجناة.
▪ منح إعفاءات مشروطة ومنظمة للأفراد الذين يظهرون تغييرات جذرية في تفكيرهم وسلوكهم ورغبتهم بالاندماج بالمجتمع بعد ان تبين لهم الصح من الخطأ.

في ضوء ما سبق يمكن القول إن التطرف الفكري يُعتبر تحديًا صعباً يستدعي تكاتف كل الجهود المحلية والدولية لمواجهته الامر الذي يتطلب استراتيجيات وقائية وعلاجية متعددة. تُركز على تعزيز التسامح والتعايش السلمي ومعالجة الأسباب الجذرية للتطرف، فضلا عن استحداث مناصب تتفق مع مفهوم مواجهة التطرف مثل استحداث وزراء للتسامح وإنشاء معاهد متخصصة لنشر قيم التعايش السلمي. بالإضافة إلى ذلك، العمل على تطوير وتحديث القوانين والعمل على تجريم الأفعال المرتبطة بالتطرف الفكري، مثل تأسيس أو إدارة جماعات إرهابية، والانضمام إليها، والترويج للأفكار المتطرفة. يكون احد اهم اهداف هذه التشريعات حماية الأمن الفكري من خلال مواجهة الفكر المتطرف بوسائل وقائية وجنائية.

وعلى الصعيد الدولي، أطلقت الأمم المتحدة "خطة العمل لمنع التطرف العنيف"[(١)] التي تهدف إلى معالجة الأسباب المؤدية إلى التطرف وتعزيز قيم السلام والعدالة والكرامة الإنسانية.

وعليه ان مكافحة التطرف الفكري يتطلب اتباع نهج شامل يجمع بين الأطر القانونية، والمقاربات النفسية والاجتماعية، والاستراتيجيات الإعلامية والثقافية. وتُظهر الدراسات أن التعاون بين مختلف التخصصات يؤدي إلى نتائج أكثر فعالية في مواجهة هذا الخطر العالمي.

(١) الأمم المتحدة، خطة عمل لمنع التطرف العنيف: تقرير الأمين العام، نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠١٦، ص١، لمزيد من التفصيل ينظرعلى الموقع الالكتروني على الرابط: ttps://www.un.org/sites/www.un.org.counterterrorism/files/plan_action.pdf (تاريخ االزيارة: ٣٠ نيسان ٢٠٢٥).

الخاتمة

يُعد التطرف الفكري من أخطر الظواهر التي تواجه المجتمعات المعاصرة، حيث يمثل تهديدًا مباشرًا للأمن والاستقرار على المستويات الوطنية والدولية. وقد تناول هذا البحث الموسوم " الأطر والمعالجات القانونية للتطرف الفكري " الاطر القانونية واستراتيجيات مكافحة التطرف الفكري ،وتوصلنا الى الاتي:.

أولا- الاستنتاجات:

١. يعرف التطرف الفكري بانه:(تبنّي أفكار متشددة تُقصي الآخر، تتعارض مع القيم المجتمعية المشتركة، ينتج عنها سلوك فكري شاذ يدعو إلى العنف كوسيلة لتحقيق الأهداف الفكرية أو العقائدية).

٢. من ناحية ، فقد بينت الدراسة أن الأطر القانونية في مكافحة التطرف تلعب دورًا أساسيًا في ردع المتطرفين ومحاسبتهم، سواء من خلال التشريعات الوطنية أو عبر التعاون الدولي. إلا أن هذه الأطر القانونية وحدها ليست كافية، مما يتطلب توظيف المقاربات النفسية والاجتماعية والثقافية لتعديل الأفكار المتطرفة وإعادة تأهيل الأفراد المتأثرين بها.

٣. أن مكافحة التطرف الفكري تحتاج إلى تضافر جهود متعددة تشمل تطوير القوانين الوطنية والدولية، وتعزيز التعليم والتوعية، وإنشاء برامج علاجية وإرشادية تتناسب مع خصوصية كل حالة.

ثانيا- المقترحات:

١- أتباع سياسات وقائية تهدف إلى تجفيف منابع الفكر المتطرف قبل تحوله إلى سلوك إجرامي. يُعدّ تحديث القوانين الوطنية أحد أهم هذه التدابير، عبر إضافة نصوص جديدة تُجرّم التحريض على الكراهية والدعوة إلى التكفير عبر الوسائل التقليدية أو الرقمية. كما يشمل ذلك تعديل قانون العقوبات العراقي بإضافة مواد تتعامل بشكل واضح مع الجرائم المتعلقة بنشر الأفكار المتطرفة والتحريض عليها. بالإضافة إلى ذلك، يُقترح فرض واجبات قانونية على شركات الإنترنت لمراقبة ومنع استخدام منصاتها لنشر التطرف الفكري. وتعزيز التوعية المجتمعية باعتبارها ركيزة أساسية للوقاية، من خلال إطلاق حملات إعلامية وتثقيفية واسعة تهدف إلى نشر قيم التسامح والاعتدال.

٢- التركيز على السياسات العقابية بغرض تفعيل اغراض العقوبة وذلك بمعاقبة الأفراد والجماعات الذين يمارسون أو يروجون للفكر المتطرف. يتضمن ذلك تشديد العقوبات الجنائية بحيث تصل إلى السجن المؤبد أو الإعدام في حالة التحريض الذي يؤدي إلى ارتكاب جرائم عنف أو قتل للأبرياء. يُنصح أيضًا بتعديل قانون مكافحة الإرهاب العراقي بحيث يشمل التحريض على الكراهية والدعوة إلى التطرف ضمن الجرائم الإرهابية. ومن الوسائل

المقترحة كذلك إنشاء محاكم متخصصة لمتابعة الجرائم المتعلقة بالإرهاب الفكري والإلكتروني، إضافة إلى التحديث من إجراءات التحقيق الجنائي لتشمل تقنيات الكشف عن الجرائم الرقمية والقبض على الجناة.

٣- العمل على تطوير السياسات العقابية والوقائية من خلال إصدار قوانين مستقلة لمكافحة الإرهاب الفكري والإلكتروني، بحيث تشمل تعريفًا دقيقًا للأفعال المجرّمة، وتضع عقوبات تتناسب مع خطورة هذه الجرائم. كما يُنصح بتوسيع التعاون الدولي لمكافحة الفكر المتطرف من خلال تبادل المعلومات والخبرات الأمنية، إضافة إلى إلزام مزودي خدمات الإنترنت بتقديم المعلومات اللازمة للتحقيقات الجنائية.

٤- العمل على تحديث المناهج التعليمية لتشمل مواد تربوية تُعزز من قيم التسامح والتعايش السلمي ونبذ الأفكار المتطرفة. وتُعد برامج التدريب والتثقيف القانوني ضرورية لمساعدة المجتمع على مواجهة الفكر المتطرف، خاصة لدى الفئات الأكثر عرضة للاستقطاب.

٥- يتمثل الجانب التقني في ضرورة تجريم الإرهاب الإلكتروني الذي يتضمن استخدام الوسائل الرقمية لنشر الفكر المتطرف أو التحريض على العنف. ويشمل ذلك إعداد قوانين حديثة تواكب التطورات التقنية، مع تشديد الرقابة على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في نشر الأفكار المتطرفة.

٦- توسيع برامج إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي: لتشمل أساليب علاجية حديثة تُركز على تعديل الأفكار المتطرفة بشكل جذري.

في الختام، يتضح أن مكافحة التطرف الفكري تتطلب نهجًا شاملاً يتضمن تحديث التشريعات الوطنية، وتكثيف الجهود الوقائية والتثقيفية، وتعزيز التعاون الدولي لمواجهة هذه الظاهرة التي تهدد أمن واستقرار المجتمعات.

المصادر :(References)

أولا- الكتب:

١- د. احمد الزعبي، *الإطار القانوني لمكافحة التطرف الفكري*، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١٧.

٢- أحمد عبد الرزاق حميد، *الجرائم الإلكترونية والتطرف الرقمي*، ط١، بغداد: دار الزهراء للنشر والتوزيع، جمهورية العراق، ٢٠٢٢.

٣- د. خليل العناني، *التطرف الديني وتأثيره على النظام السياسي في الشرق الأوسط*، ط٢، بيروت: دار سطور، ٢٠٢١.

٤- د.محمد. أبو زيد، *التطرف الفكري وأثره على المجتمع*، القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠١٨.

٥- محمد عبد الله الربيعي، *مكافحة الفكر المتطرف: دراسة قانونية مقارنة*، ط١، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠٢٠.
٦-د. محمود الطرابلسي، *التحليل الاجتماعي لظاهرة التطرف الفكري في المجتمعات العربية*. بيروت: المركز العربي للأبحاث، ٢٠٢٠.
٧- محمود عبد الله عيسى، *الإرهاب والجريمة المنظمة: دراسة مقارنة*، ط١، دمشق: دار الفكر، الجمهورية العربية السورية، ٢٠٢١.
٨- علي حسن الحسن، *السياسة الجنائية الحديثة: بين الوقاية والزجر*، ط٢، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، الجمهورية اللبنانية، ٢٠١٨.
٩- ناصر عبد الكريم سليمان، *الوقاية من التطرف العنيف: مقاربة قانونية*، ط١، القاهرة: دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٩.

ثانياً: المجلات والدوريات:

١٠- د. سامي العبدلي، "الانعكاسات النفسية للتطرف الفكري: دراسة تحليلية"، *مجلة العلوم النفسية*، المجلد ١٢، العدد ٤، (٢٠١٥).
١١- د. سامي محمود، "علم النفس والتطرف الفكري: مقاربة علاجية"، *مجلة علم النفس التطبيقي*، ١٢مجلد ١ ، العدد ١٢ ، (٢٠٢١) .
١٢-د. صباح عايش ود.عمر رشيد الشجيري ،"اثر ادمان مواقع التواصل الاجتماعي على التطرف الفكري لدى طلبة الجامعة دراسة مقارنة بين جامعتي سعيد والأنبار" ، *مجلة الدراسات الاجتماعية* ، العدد ١٥ ، (٢٠١٨) .
١٣-د.محمد حمد، "دور الإعلام في مكافحة التطرف الفكري: دراسة تحليلية"، *مجلة الإعلام والمجتمع*، مجلد٣، عدد ٤٥ ، (٢٠٢٣) .

ثالثا ـ القوانين:

١- قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل.
٢- قانون مكافحة الإرهاب رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥ دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.
٣- قانون المفوضية العليا لحقوق الإنسان (قانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠٠٨
٤- قانون الأحزاب السياسية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥
٥- قانون الناجيات الإيزيديات رقم ٨ لسنة ٢٠٢١.

رابعا ـ المصادر الالكترونية:

١- ينظر الجمعية الأمريكية لعلم النفس (American Psychological Association - APA) على الموقع : https://www.apa.org/ptsd-guideline/patients-and-families/cognitive-behavioral تاريخ لزيارة ٢٠٢٥/٣/٢٨.
٢- تقرير وزارة الهجرة والاندماج الدنماركية عن إعادة إدماج المقاتلين العائدين وعائلاتهم لعام٢٠٢١: على الموقع: https://uim.dk/publikationer/ugn .

٣- جامعة أكسفورد : التفكير النقدي ومكافحة التطرف بين الشباب. أكسفورد: مركز الدراسات الأمنية" على الموقع: https://www.education.ox.ac.uk/research/ct-study تاريخ ٢٠٢٢/٣/٢٧.
٤- موقع Jigsaw التابع لجوجل - مشروع "Redirect Method" على الموقع:https://jigsaw.google.com/the-current/redirect-method/ تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٣/٢٩.
٥- جامعة الكويت "دراسة تاثير مواقع التواصل الاجتماعي على الشباب الكويتي" ، ٢٠٢٢ ، متاح على الموقع: https://www.ku.edu.kw تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٣/٣٠.